تشاتام هاوس

مذكرة إحاطة

المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية

مها عزام

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | مايو ٢٠١٢ | مذكرة إحاطة ٠٢/٢٠١٢

موجز النقاط

- إن انتقال مصر إلى الديمقراطية قد قوضه إرث ستين عاما تقريبا من الحكم المستمر لرجال من الجيش. وقد سعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ سقوط مبارك إلى توجيه عملية التحول الديمقراطي، بيد أنه كثيرا ما استجاب للتحديات بأساليب تذكر بالنظام القديم.
- وبفضل تطلع الجمهور إلى الأمن والاستقرار الاقتصادي ولمكانة الجيش السامية في أعين الكثيرين، تمكن المجلس العسكري من الاحتفاظ بسلطات معتبرة إبان المدة الانتقالية واستطاع غالبا الالتفاف حول خصومه السياسيين. ومع ذلك فإن موقعه ومصالحه تواجه تحديات من العملية الديمقراطية. فمن المرجح أن تخضع المؤسسة العسكرية ذاتها في نهاية المطاف إلى المراقبة، رغم أن الكثير سيعتمد على الرئيس المختار.
- وإن انسحاب الجيش من السياسة لا يعني مجرد انسحابه من الأضواء، الأمر الذي رغب به المجلس العسكري؛ بل إنه عملية تتطلب فصله فصلا كاملا عن الساحة السياسية وعدم التدخل في العملية البرلمانية والدستورية، مما يتطلب بدوره المساءلة والشفافية ويعني أن الجيش يجب ألا يكون فوق القانون.
- أما الفشل في تحقيق انتقال سريع إلى الحكم المدني فلن يؤخر التقدم نحو مصر كاملة الديمقراطية وحسب، بل إنه سيزيد كذلك من الاستقطاب والصراع بين الحرس القديم وبين مصر «الجديدة»، ليشتت الانتباه عن معالجة المطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة لغالبية المصريين.

مقدمة

إن إزاحة رئيس مصر لمدة تقارب الثلاثين عاما يوم ١١ فبراير ٢٠١١ عبر ضغط الاحتجاجات الشعبية قد شكلت إحدى أهم تطورات مصر الفارقة في الآونة الأخيرة. وكان من أهم العوامل التي مكنت من إسقاط حسني مبارك الدور الذي لعبه وما زال يلعبه الجيش – وبالتحديد رتبه العليا– في صوغ السياسة المصرية.

وأمام الضغط الشعبي المتصاعد منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ والداعي لإنهاء نظام مبارك – دعوات رددتها في نهاية المطاف الولايات المتحدة نظرا للأعداد المتزايدة المطالبة بالتغيير في شوارع مصر– فقد تدخلت شخصيات رفيعة من الجيش لإجبار الرئيس على الاستقالة.

ورحب الثوار بحركة الجيش ضد مبارك وتفاوضوا معه بعد الاستقالة. وعزز المحتجون في البداية الفكرة القائلة بأن القوات المسلحة في جانب الشعب وأنه لا ينبغي لها أن تصادر ثقة الشعب في ضمانها السير السلس للمرحلة الانتقالية. وبدى كذلك أن الجيش مؤسسة الدولة الوحيدة المستعدة لتسيير البلاد مع غياب حكومة في الانتظار.

ويرى الجيش نفسه كحامي مصر، وما زال أغلب المصريين يرونه كذلك بالرغم من أن تلك الصورة تتلطخ على نحو متزايد. وتلوح بقوة في خطاب الجيش فكرة أن مصر كدولة في خطر. ومع غياب المؤسسات الديمقراطية فقد مال المصريون إلى احترام المؤسسة العسكرية واعتبارها حصنا للمجتمع.

بيد أن وزارة الداخلية وقوات الأمن والشرطة الحالية بمصر قد شكلت جميعها جزءا من جهاز الدولة القوي القمعي إبان حكم مبارك، ويرغب المحتجون والأحزاب السياسية الجديدة برؤية إصلاحها. فلذا يستبعد أن يظل الجيش –ولعله أقوى ذراع للدولة– في منأى عن دعوات التغيير والشفافية.

أما الجمهور المصري والأحزاب السياسية المصرية فتعاني الانقسام في المواقف والأساليب التي ينبغي اتخاذها إزاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو هيئة من عشرين ضابطا رفيعا كانوا على صلة وثيقة بالنظام السابق. وقد كان المشير حسين طنطاوي بالتحديد زميلا مقربا لمبارك، وقد شغل منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٩١ وأصبح القائد العام للقوات المسلحة في عام ١٩٩٥.

وعلاوة على ذلك، ستعتبر انتخابات الإعادة الرئاسية في شهر يونيو اختبارا حاسما لكيفية صوغ المجلس العسكري والأحزاب السياسية الرائدة لجدول الأعمال ولمدى حد صلاحيات المجلس العسكري الذي سيسعى إليه رئيس مصر المقبل. لكن الأمر الواضح هو التحدي الذي تعرضت إليه طبيعة العلاقات العسكرية المدنية وأنها قد تتغير في نهاية المطاف لمصلحة دولة مدنية. أما الأسئلة فهي عن الوقت المطلوب لذلك والاستراتيجيات التي سيجري اتباعها والتكلفة من حيث الاستقرار السياسي.

دور الجيش في سقوط مبارك

لقد خلق ميراث الانقلاب العسكري على الملك فاروق عام ١٩٥٢[١] –والذي استهل ستين عاما من الدكتاتورية– الأسطورة القائلة بأن «الجيش والشعب واحد». وقد خلدتها خطب جمال عبد الناصر[٢] لتظهر من جديد في أوائل يناير في ميدان التحرير.[٣] ولقد شيدت هذه الفكرة على أساس أن أبناء وإخوة وأزواج المصريين العاديين هم من يكونون الجيش (إذ يجند إلزاميا جميع المصريين الذكور المتخرجين سنة واحدة وغير المتخرجين سنتين).

وقد عزز الأسطورة حرب ١٩٧٣ التي عبر فيها الجيش المصري خط بارليف ليحطم فكرة أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر وليستعيد بعض الكرامة التي خسرها في الهزيمة المدمرة لعام ١٩٧٦. لكن الروايات الرسمية لا تذكر إلا القليل عن نجاح إسرائيل التالي في عام ١٩٧٣ حينما أحاطت بالجيش المصري الثالث. فالدعاية وحياكة الأساطير إلى جانب قاعدة الدعم المؤسساتية والجهاز الأمني قد أسهمت كثيرا في فرض قاعدة دعم للجيش وإبقائها. وساعدت في ذلك حاجة كل من الرؤساء العسكريين الثلاثة بعد انقلاب ١٩٥٢ إلى الاحتفال بانتصاراتهم وحقيقة أن الاضطهاد في دولة ما بعد الانقلاب قد نفذته الأجهزة الأمنية –ظاهريا على الأقل– وليس الجيش.

ومع ذلك فقد كان هناك تصور عام بأن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل إبان حكم مبارك، وخاصة في السنوات الأخيرة، وربما كان لهذا الازدراء المستشعر دور في المظالم التي أضمرها نحوه بعض العسكريين. ويضاف إلى ذلك سخطهم على قضية الاستخلاف. إذ بدى أن لفئة جديدة من رأسماليي المحسوبية ذوي العلاقة الوثيقة بابن مبارك الأصغر جمال تأثيرا على اتجاه مصر السياسي والاقتصادي أكبر من تأثير الحرس القديم للجيش. وثمة أدلة قولية تكفي للاقتراح بأن الجيش لم يكن راضيا عن النفوذ المتنامي لجمال مبارك وأنه خشي من التداعيات على موقعه إذا ما انتقلت السلطة إليه.[٤] فربما اعتبر الجيش من ناحية ما أن رحيل مبارك فرصة لاستعادة مركزه السابق.

لقد شكل الرئيس مبارك عبئا متزايدا على كامل هيكل السلطة المؤسساتية في مصر والمؤسسة العسكرية خاصة (جزئيا ربما لطول مدة حكمه، لكن الأرجح أن ذلك يعود أكثر إلى تزايد الفساد الذي رؤي أنه ينفع أسرته وأصدقاءه بدون خجل). ومع كسب الاحتجاجات للزخم، ربما قرر الجيش أنه لم يعد بإمكانه دعم مبارك، وفي الوقت نفسه أدركت الإدارة الأمريكية كذلك أنه كان عبئا متزايدا عليها كحليف. وكان من الجلي في ذروة الاحتجاجات أن أحداث ميدان التحرير قد بلغت كتلة حرجة، وربما خشيت قيادة الجيش كذلك الانقسام أو حتى الانشقاقات في جنود الصف إن لم تتدخل وتسمح باستمرار الانتفاضة الشعبية. فقد كان تدخلها المؤيد للشعب مدفوعا بالمصلحة الذاتية لاحتواء المدة الانتقالية والسيطرة عليها، وبذلك حافظت أيضا على مصلحة الولايات المتحدة.[٥] وكان هذا التدخل في آخر المآل عاملا رئيسيا في تحقيق سقوط مبارك وحيويا في حماية موقع الجيش. فقد عجل كبار الضباط من رحيل الرئيس ومنحوا غطاء للانتفاضة الشعبية ليكسبوا مزيدا من الوقت والمساحة للمناورة. وعلاوة على ذلك، فإنهم بوضع أنفسهم في موقع السلطة تفادوا التحدي المباشر لهم كأنصار للنظام مقابل موجة معارضة متصاعدة. وفي عرض للتضامن والقوة، ظهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اليوم السابق لاستقالة مبارك على التلفزيون الرسمي للإفادة بأنه موجود لحماية مصر خلال الأوقات العصيبة كما فعل منذ عام ١٩٥٢. وبعد استلام المجلس للسلطة عقب استقالة مبارك، أشاد الجمهور بالجنود الذين اعتبر أنهم حموا المحتجين وكأنهم أبطال.

لقد احتفظ المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعديد من جوانب النظام القديم القمعية بالرغم من خطوة رئيسية تمثلت في السماح بانتخابات ديمقراطية. أما قانون الطوارئ المفروض منذ عام ١٩٨١ –والذي بدأ توسيعه خلال العام الماضي عقب الهجوم

١ حرض الجيش عام ١٩٥٢ على انقلاب ضد الملك وألغى الملكية الدستورية والأرستقراطية، وأعلن عن تأسيس جمهورية واستقلال السودان ونهاية الاحتلال البريطاني.

٢ انظر على سبيل المثال إم. كارن وكر، تحليل فلسفة الثورة لدى ناصر كنص تأسيسي، http://www.rhetoricalens.info/images/Nasser_Philosophy.pdf.

٣ رندة علي، «الثورة المصرية تستمر: أنشودة واحدة في الوقت»، ٢٤ أبريل ٢٠١٢، http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/114/32335/Egypt/-January-Revolution-continues/Egypts-Revolution-continues-One-Chant-at-a-Time.aspx.

٤ في عدد ١٤ ديسمبر ٢٠١٠، نقلت الصحيفة الإلكترونية العربية اليومية إيلاف عن برقية للسفير الأمريكي في القاهرة أنه في حين سيدعم بعض المدنيين خلافة جمال مبارك، فإن الجيش عارضها. انظر www.elaph.com/web/news/2010/12/618184.html.

٥ تحليل «إعادة التفكير في الشرق الأوسط»، راديو بي بي سي الرابع، ٢٨ فبراير ٢٠١١، www.bbc.co.uk/iplayer/.../Analysis_Rethinking_the_Middle_East.

على السفارة الإسرائيلية في سبتمبر-[٦] فقد سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك محاكمة عدد يقدر باثني عشر ألف مدني في محاكم عسكرية.[٧] وبالرغم من تصريح المجلس العسكري بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٢ بأن القانون سيلغى جزئيا، إلا أنه أعلن أيضا عن استمرار تطبيقه على «البلطجية»، والذين يمكن للمجلس تحديدهم كما يرغب.[٨] ونظرا لاستمرار القمع والقيود الصارمة على حرية التجمع خلال المدة الانتقالية، بدأت انقسامات عميقة بالظهور فيما بين المحتجين والجيش وجمهور تاق أكثر وأكثر إلى الاستقرار وإنهاء الاحتجاجات. وقبلت أغلبية الأحزاب السياسية، وأهمها الإخوان المسلمون، بوعد الانتخابات وبالانسحاب المزعوم للمجلس العسكري من صنع القرار السياسي عقب الانتخابات الرئاسية كتعهد ملائم للانتقال. وترك ذلك المحتجين في ورطة. وأصبح الذين كانوا طليعة الثورة معزولين بنحو متزايد عن جمهور شدهم خطاب الاستقرار المعلن من قبل الجيش، وذلك على خلفية انعدام الأمن الشخصي وانسحاب الشرطة فعليا والعسر الاقتصادي في أعقاب الركود تلو الثورة وغياب الأمن على طول الحدود، وخاصة في سيناء حيث يبدو أن الجيش يحارب انحلال النظام العام فيها.[٩] وتفاقمت جميع هذه العوامل بالواقع المتغير المتعلق بالأحزاب السياسية، إذ سمحت جداول أعمالها ووعود إنجازها في الفضاء السياسي الناشئ حديثا بعد حقبة مبارك بحرية إجراء حملات أكبر من أي وقت مضى.

الانتخابات والدستور

لقد أجريت انتخابات مجلس الشعب بمصر (في نوفمبر ٢٠١١/ يناير ٢٠١٢)، وبلغ الإقبال التاريخي وغير المسبوق ٦٥-٧٠ بالمائة. ورغم طول العملية وتعقيدها أقرت الغالبية العظمى للمراقبين بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. وكانت الأغلبية العارمة من الأصوات لصالح الأحزاب الإسلامية -فحصل الإخوان المسلمون على ٤٧ بالمائة منها وحزب النور السلفي على ٢٤ بالمائة-[١٠] لتتجه بقية الأصوات في الغالب إلى حزب الوفد الليبرالي المجدَّد وإلى تحالف الكتلة المصرية.[١١] وسوف تكشف الأيام بعد عما إذا كان مجلس الشعب سيضغط إلى جانب الشارع على المجلس العسكري وهل سيتولى نوابه المعركة من أجل الدولة المدنية.

وقد ظهر مجالان رئيسيان للخلاف فيما يتعلق بالدستور الجديد. الأول منهما -وهو بين الجيش وبين ما يمكن نعته «بالقوى الثورية» (ومنها أحزاب إسلامية)- يتعلق بموقع الجيش في الدولة الجديدة، لا سيما محاولة وضعه فوق الدستور من جوانب محددة قد تهدد هيمنته أو مصالحه الاقتصادية.[١٢] وسعيا للحفاظ على بعض مقاليد السلطة، اتخذ ذلك شكلا رسميا في «إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة» (أو ما يسمى وثيقة السلمي، إذ أصدرها نائب رئيس الوزراء بتاريخ ١ نوفمبر علي السلمي). وتنص الوثيقة على حق الجيش في نقض أي جزء من الدستور يخالف المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع المصريين. وسرعان ما رفضت مبادئ السلمي «فوق الدستورية» كما دعيت، لكن من الواضح أنها ما زالت قضية حية وإن سكنت.[١٣]

ودفع السابق إلى الهامش مجال خلاف رئيسي آخر حول طبيعة دستور مصر الجديد وتفاصيله، واندلع أساسا بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية. ويبدو أن الانقسامات التالية بين نواب مجلس الشعب الجديد قد سمحت للجيش بحملة مضادة لتغييرات العام الفائت. وقد بدأت بعيد إزاحة مبارك مناقشة الدستور، فأصبح قضية محورية لمجلس الشعب الجديد.[١٤] وسعى الإسلاميون، مدركين لحاجتهم إلى دستور جديد لتحقيق توافق آراء، إلى العمل من خلال لجنة من مائة شخص، نصفهم من مجلس الشعب على أساس تناسبي والنصف الآخر من شرائح مجتمعية أخرى (منها ممثلو أقليات كالأقباط والعلمانيين واليساريين والناشطات وغيرها). ومع تفاجئ العلمانيين وغيرهم بانتصار الأحزاب الإسلامية الانتخابي الكاسح، فقد رفضوا تشكيلة اللجنة، ورأوا هيمنة الإسلاميين عليها شديدة، وقالت الأحزاب الليبرالية الثلاثة إنها ستقاطع العملية.[١٥] فهي تخشى من أن تسمح الأغلبية الراهنة للإسلاميين بغرس مبادئ إسلامية معينة في الدستور، بالرغم من عدم اتضاح ما يمكن أن تكون تلك المبادئ. وأُخذت المفاوضات حول تشكيل لجنة كتابة الدستور إلى خارج مجلس الشعب، حيث التقى مباشرة عدد من الأحزاب السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لنقاش معايير ممكنة لاختيار هيئة تمثل الأقليات بنحو أفضل. لكن خطر هذا النهج أن تلك الخطوات تقوض الثقة بالعملية البرلمانية وتسفر عن شعور بالاضطراب يستغله المجلس العسكري.[١٦] وقد تدخل القضاء في هذه الحالة، فنقض قرار مجلس الشعب وعلق اللجنة.[١٧] ورفض حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين الاتهام القائل بالكثرة المفرطة للإسلاميين في اللجنة ورفض الالتفاف حول العملية البرلمانية. وفي أول مناظرة رئاسية، أقر عبد المنعم أبو الفتوح -وهو إسلامي

٦ سارة كار، «تجديد قانون الطوارئ يثير المخاوف من حملة مقبلة»، ٢١ مايو ٢٠١٢، إيجيبت إندبندنت، http://www.egyptindependent.com/node/495212؛ وانظر أيضا كيل بيتس، «ضربة واحدة تخرجك: قانون الطوارئ الممدد في مصر يشكل خطرا على حق التفاوض الجماعي»، ٢١ فبراير ٢٠١٢، ملخص حقوق الإنسان http://hrbrief.org/2012/02/one-strike-you're-out-egypt's-expanded-emergency-law-poses-a-risk-to-the-right-to-collective-bargaining.

٧ انظر هيومن رايتس ووتش، «دماء محتجي مصر على أيدي القيادة العسكرية»، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، http://www.hrw.org/news/2011/11/22/egypt-protesters-blood-military-leadership-s-hands.

٨ http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east.16704551. لقد انتقد استثناء البلطجية من قبل هيومن رايتس ووتش في موقعها العربي، تعديلات قانون المحاكمات العسكرية المصري تبيح استمرار محاكمة المدنيين، http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/25.

٩ قد يتطور انهيار القانون والنظام في سيناء إلى قضية رئيسية. انظر «إسرائيل تحذر مصر: ستضرب الإرهابيين إن لم تؤمّن سيناء في المستقبل القريب»، ٩ أبريل ٢٠١٢، http://www.worldofjudaica.com/jewish-news/international/israel-warns-egypt-it-will-hit-terrorists-if-sinai-not-secured-in-near-future/2222/87. وانظر سامر الأطرش، «كفاح الجيش المصري في سيناء، قبل أبيض». وكالة فرانس برس، ١٧ مارس ٢٠١٢، http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hLOqqEsSkyNLc3rz34qtdKcbMETw?docId=CNG.1d62857c95ea9012f53e7ddd659eb29f.231. وانظر أيضا نيكولاس بلهام، سيناء: تآكل المنطقة العازلة (تقرير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، يصدر في ٢٠١٢).

١٠ للحصول على قائمة كاملة للنتائج النهائية انظر موقع الأنباء العربي، http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/international2010.aspx?articleid=261391&zoneid=13&m=0.

١١ الكتلة المصرية عبارة عن تحالف عدة أحزاب وحركات سياسية ليبرالية وديمقراطية اجتماعية ويسارية، إضافة إلى حزب التحرير الصوفي.

١٢ انظر جين كننمنت، الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية: الاقتصاد السياسي لانتقال مصر، مذكرة إحاطة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، أبريل ٢٠١٢، http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/183047.

١٣ انظر «الإعلان الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة»، دليل عن تحول مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، http://egyptelections.carnegieendowment.org/2011/04/01/supreme-council-of-the-armed-forces-constitutional-announcement؛ البشري: المشير لم يسع لتغيير وضع الجيش في الدستور، ٢٢ مايو ٢٠١٢، المصريون، http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=106150؛ وعلي شام وعبد الجواد توفيق، «جدل قانوني حول وضع الجيش في الدستور»، ٤ مارس ٢٠١٢، أهرام أون لاين، http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/134829.aspx.

١٤ من الأسئلة الرئيسية سؤال عما ينبغي أن يحدث أولا، الدستور أم انتخاب مجلس الشعب أم الرئيس. فصوتت أغلبية ساحقة في استفتاء شعبي بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١ (مع تأييد نسبة ٧٧٪) للدستور المؤقت في ظل المجلس العسكري، لتليه انتخابات مجلس الشعب ثم الانتخابات الرئاسية.

١٥ يوجد ملخص جيد عن مختلف الاعتراضات على اللجنة في إيلاف بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٢. فقد اتهمت منظمات نسائية اللجنة بتجاهل النساء العضوات وأعادت للأذهان سلوك الحزب الوطني الديمقراطي وفقا لناهد شحادة؛ وأفادت الكنيسة بأنه لم يتشاور معها من أجل ضمان تطبيق القانون القبطي على الأقباط في قانون الأحوال الشخصية؛ كما عارضت أيضا حركة ٦ أبريل على أساس أن الأغلبية كانت من الإسلاميين. صبري حسنين، «تصاعد أزمات لجنة الدستور المصري بين الإخوان والتيارات السياسية»، إيلاف، ٢٨ مارس ٢٠١٢، http://www.elaph.com/Web/news/2012/3/725828.html.

١٦ قضت محكمة مصرية بتاريخ ٣ أبريل بعدم قانونية اللجنة: «المحكمة المصرية توقف اللجنة المهيمن عليها من قبل الإسلاميين»، ١١ أبريل ٢٠١٢، http://english.alarabiya.net/articles/2012/04/10/206737.html.

١٧ «محكمة مصر تعلق عمل لجنة الدستور»، بي بي سي، ١٠ أبريل ٢٠١٢، http://www bbc.co.uk/news/world-middle-east-17665048.

معتدل تسعى حملته إلى توافق آراء أكبر- بأنه ينبغي تشكيل كامل الهيئة من ممثلين غير منتخبين من جميع أطياف المجتمع المصري.

إن مدى تدخل المجلس العسكري في العملية الدستورية (مباشرة من خلال الإصرار على امتيازات فوق دستورية، أو غير مباشرة من خلال مرشح رئاسي مستعد للتسوية معه) سيؤثر بصورة مباشرة على استقلالية مجلس الشعب وقد يقوض العملية الديمقراطية. وستشكل الانتخابات الرئاسية للقوى العلمانية اختبار التزام بالعملية الديمقراطية، إذ يبدو أن نتائج الجولة الأولى ستفرض على الناخبين الاختيار بين مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي وبين محمد شفيق الذي كان قائد القوات الجوية المصرية (١٩٩٦-٢٠٠٢) وآخر رئيس وزراء لمبارك، والذي يُعترف بأنه المرشح المفضل للمجلس العسكري.[١٨]

قد ينسحب الجيش من المشاركة السياسية المباشرة مع احتفاظه بدرجة ما من القوة والنفوذ من وراء الكواليس والتهديد المستمر بالتدخل لحماية «أمن» و «هوية» مصر، بأسلوب يشبه دور الجيش في المراحل المبكرة من انتقال تركيا إلى الديمقراطية.

تجنب المواجهة؟

لقد كثرت التكهنات عن العلاقة بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين. فطوال المدة الانتقالية جرى الحديث عن صفقة سرية، أو تسوية ضمنية على الأقل تكفل عدم دعم الإخوان وحزب الحرية والعدالة التابع لهم للاحتجاجات المضادة للمجلس العسكري وأنهم سيعملون من أجل الجدول الزمني المحدد لانتخابات مجلس الشعب والرئاسة. وقد قررت قيادة الإخوان المسلمين اتخاذ نهج غير تصادمي مع المجلس العسكري، إلى درجة أنها لم تؤيد الاحتجاجات ضده في ميدان التحرير ولم تشجع الثوار. بل اختارت اتباع ما رأت أنه الشعور العام في المجتمع المصري: الحاجة إلى الأمن والاستقرار وأن المجلس العسكري في الوضع الأمثل للإشراف على الظروف غير المؤكدة التي تسود مصر إبان انتقالها إلى حكومة منتخبة. وفي هذا الصدد كانت قراءة قيادة الإخوان لمزاج أغلبية الناخبين دقيقة، بالرغم من تكلفة ذاك الموقف إلى درجة إسخاط وإثارة عداوة معظم القوى الثورية على الأرض، بل حتى النشطاء الشباب في جماعة الإخوان. ومع ذلك وبالرغم من عدم الموافقة الرسمية، لم تنف إلا قلة وجود ومشاركة محتجين من الإخوان المسلمين.

ولقد تغير كثيرا موقف جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة في الآونة الأخيرة. إذ قدم الحزب مرشحا رئاسيا (لينقض بذلك تعهدا سابقا بأنه لن يفعل) ودعى الحزب والجماعة إلى احتجاجات في ميدان التحرير إلى أن يحصل انتقال سلطة من المجلس العسكري عقب الانتخابات الرئاسية. ورغم فوز حزب الحرية والعدالة بغالبية أصوات مجلس الشعب إلا أنه لم يتمكن من تشكيل حكومة، وذلك لرفض المجلس العسكري سحب دعمه لحكومة الجنزوري الحالية. فانحصر بذلك عمل الإسلاميين بمجلس الشعب (رغم أهميته) وحرموا من أي نفوذ فعلي في الحكومة. وأسهم هذا العجز عن التحرك في تقويض موقعهم في نظر الجمهور. وفضلا عن ذلك، فإن التحرك القضائي الجاري -والمدعوم من المجلس العسكري- للتشكيك بالشرعية الدستورية لمجلس الشعب الراهن يهدف بوضوح إلى الإضرار بالإسلاميين. فرغم معرفة المجلس العسكري طوال المدة الانتقالية بضرورة الاستيعاب الجزئي لأهم لاعب سياسي -جماعة الإخوان المسلمين- إلا أنه يسعى إلى الالتفاف حولها وتقويضها، بالتصريح مثلا بأن نجاح الإسلاميين في الانتخابات لا يعكس إرادة جميع المصريين.[١٩]

أما جماعة الإخوان المسلمين فهي لاعب سياسي فطن، فقد أدركت أن المكاسب البرلمانية ستمنحها الشرعية وتعزز قوتها. فالجماعة تعي جيدا قوة المؤسسة العسكرية بمصر ودعمها للأنظمة السابقة التي بررت قمعها. بيد أن الجماعة تحلت بالصبر وأظهرت براغماتية في نهجها إزاء المجلس العسكري، حيث علمت أنها ستتمكن من تشكيل الحكومة المقبلة إن لعبت أوراقها بنحو صحيح، وذلك بعدم الاصطدام المباشر بالعسكر. وتشير الجماعة إلى رغبتها في خروج العسكر من الطريق، لكنها مستعدة لتحقيق ذلك تدريجيا.[٢٠]

ومن المرجح أن يصبح المجلس العسكري أكثر عرضة للخطر مع إيجاد النواب لأصواتهم ودعوتهم المتصاعدة لدولة مدنية، مرددين بذلك مطالب الشارع. وقد يبدأ تشكيل الحكومة المقبلة برسم حدود التدخل العسكري في سياسة الدولة المصرية، بالرغم من أن تحقيق دولة كاملة المدنية سيتطلب على الأرجح وقتا أطول بكثير.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة: قوة للأجل الطويل؟

لقد شدد المجلس العسكري مرارا على أنه لا يريد الاحتفاظ بالسلطة السياسية.[٢١] وبعبارات عامة يبدو أن همومه الرئيسية البقاء خارج المراقبة القانونية والاحتفاظ باستقلاله عن الإشراف المدني. وبعبارات أدق يرغب المجلس في ضمان احتفاظه بالسيطرة على المساعدات العسكرية الأمريكية (البالغة ١,٣ مليار دولار سنويا) وأن لا يكشف للعامة عن تفاصيل ميزانيته العسكرية.[٢٢] ويريد كذلك ضمان عدم التدقيق في مصالحه التجارية الواسعة أو الحد منها.[٢٣] ولا يعرف تماما حجم تلك المصالح، إلا أن الجيش استطاع في عام ٢٠١١ دفع مليار دولار إلى البنك المركزي المصري لدعم احتياطات النقد الأجنبي المتراجعة لديه. ونتيجة لذلك ربما، فإن مدى تغلغل مصالح الجيش الاقتصادية في المجتمع حظي باهتمام بالغ مؤخرا.[٢٤] أما القلق الأهم للمجلس العسكري، رغم عدم الإفصاح عنه، فهو ربما «الخروج الآمن»، أي الموافقة على منح أعضائه حصانة من

١٨ مارك هلير، «العرض الواقعي الرئاسي المصري»، مجلة السياسة الخارجية، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/04/23/the_egyptian_presidential_show_isnt_over_yet.

١٩ جاك شنكر، «ستكون الكلمة الأخيرة عن دستور الدولة الجديد لعسكر مصر»، غارديان، ٧ ديسمبر ٢٠١١، http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/07/egypt-military-final-say-constitution.

٢٠ قال عبد المنعم أبو الفتوح في مقابلة: «بالطبع أخشى الجيش»، تحليل «إعادة التفكير في الشرق الأوسط»، راديو بي بي سي الرابع، ٢٨ فبراير ٢٠١١، www.bbc.co.uk/iplayer/.../Analysis_Rethinking_the_Middle_East. انظر أيضا مقابلة عصام العريان مع ديفيد كركباتريك، «الإسلاميون في مصر يدعمون توقيت تسليم الجيش»، نيويورك تايمز، ٩ يناير ٢٠١٢، http://www.nytimes.com/2012/01/09/world/middleeast/muslim-brotherhood-backs-egyptian-militarys-transition-date. html?pagewanted=al: «فرغم سعي الجيش لصلاحيات دائمة وحكم ذاتي، ذكر عصام العريان أن الجمهور يعارض استمرار حكمه بأي شكل من الأشكال، قائلا: ‹لا يمكن لأحد دعم هذا الآن... فسوف يتطلب حكم مصر في الوقت الحاضر التعاون بين المجلس العسكري والحكومة الانتقالية ومجلس الشعب... فبمجرد انتخاب رئيس جديد والتصديق على دستور جديد يمكن في غضون ثلاثة أشهر أن يعود العسكر إلى معسكراتهم بأمان›.»

٢١ انظر على سبيل المثال، «عضو في المجلس العسكري: سنسلم السلطة بحلول يونيو حتى لو لم يكن الدستور جاهزا»، ٤ أبريل ٢٠١٢، موقع أخبار مصر، http://news.egypt.com/english/permalink/99348.html.

٢٢ ذكرت المادة التاسعة من وثيقة السلمي أنه يمكن للمجلس العسكري فقط مناقشة تفاصيل ميزانية الدفاع السنوية.

٢٣ يدعي الجيش المشاركة في أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم، وليس في الصناعات الثقيلة. وتقترح بعض التقديرات أن مشاركته في الاقتصاد المدني تبلغ نحو ١٠٪ وأن مشاريعه تساعد في دعم مشاريع البنى التحتية على الصعيد الوطني. انظر «جيش مصر يتقدم ويقاتل ويبيع الدجاج»، بيزنس ويك، www.businessweek.com/magazine/content/11.../b4217012945891. وفي برقية سرية (سبتمبر ٢٠٠٨) نشرتها ويكيليكس في ديسمبر ٢٠١١، وصف سفير الولايات المتحدة في القاهرة الجيش المصري بأنه «يصبح شبه شركة تجارية بنفسه». انظر كام سمبسن ومريم فام، «تشغيل جنرالات مصر لرعاية الأطفال يعني دافعا ربحيا لمشروع الانتقال»، بلومبرغ، ١٥ فبراير ٢٠١١.

٢٤ شانا مارشل، «لماذا لن تخفض الولايات المتحدة المساعدات العسكرية لمصر»، مجلة السياسة الخارجية، ٢٩ فبراير ٢٠١٢، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/02/29/why_the_us_won_t_cut_military_aid_to_egypt؛ وانظر تشارلز كلوفر وورولا خلف، «عسكر مصر قلق من العلاقات التجارية»، فايننشال تايمز، ٢٨ فبراير ٢٠١٢، http://www.ft.com/cms/s/0/a301b6ec-435b-11e0-8f0d-00144feabdc0.html#axzz1vb0bdSgj.

الملاحقة القضائية بسبب دعم نظام مبارك أو قرارات اتخذها المجلس إبان المدة الانتقالية (حصانة تشمل القضايا السياسية من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك قضايا الفساد). وسواء كان أو لم يكن هناك «تفاهم» لترضية تلك الهموم بين الإخوان المسلمين وكبار أعضاء الجيش، سيكون بالغ الصعوبة منح مثل تلك الضمانات إن حصل مجلس الشعب والمحتجون على ثقة أكبر في نفوذهما السياسي. والاستثناء الممكن ربما أن ينتخب رئيس «صديق للمجلس العسكري»، أي أحمد شفيق.

أساليب سيطرة قديمة مقابل النشاط الجديد

أما التهديد الأكبر للمجلس العسكري منذ سقوط مبارك والذي يحجب حتى نجاحه في الإشراف على انتخابات ديمقراطية حقيقية، فهو ربما سجله الرديء في التخلي عن قانون الطوارئ وانتهاكات حقوق الإنسان.[٢٥] إذ قادت المحاولات المستمرة لقمع الثوار من قبل المجلس العسكري إلى مواجهة محتجين عازمين فرضوا رأيهم مرارا من خلال عودتهم إلى ميدان التحرير والضغط على المجلس العسكري من أجل الاستمرار بعملية التحول الديمقراطي. وقد ثارت عقب سقوط مبارك مخاوف عن الأمن والاقتصاد والأحداث الطائفية (وهناك العديد ممن يرى الأخيرة مثالا عن استخدام المجلس العسكري لأساليب النظام القديم – بصنعه لتلك الأحداث بواسطة عملاء محرضين من أجل تمكينه من اتخاذ إجراءات قمعية باسم الأمن والاستقرار). ودفعت تلك المخاوف الجيش إلى تضييق الخناق على حرية التجمع وحرية الإعلام، لتطال حملته أخيرا المنظمات غير الحكومية.[٢٦] وفي مساعي المجلس العسكري للسيطرة على الوضع فإنه استغل خوف الجمهور من الفوضى مع تزايد مفترض لحوادث الجريمة والخطف منذ سقوط مبارك، توجتها في فبراير كارثة استاد بورسعيد.[٢٧]

وقد فرضت قيود صارمة على حرية التجمع؛ فمنذ ٢٤ مارس ٢٠١١ أصدر المجلس العسكري حظرا على المظاهرات والإضرابات التي يمكن اعتبارها معرقلة لعمل المؤسسات العامة أو الخاصة.[٢٨] وسمح ذلك بالتفتيت التعسفي للمظاهرات والاعتصامات. ورغم أن الإحساس بالانسجام والوحدة بين المسلمين والأقباط خلال الاحتجاجات كان واضحا للمراقبين الخارجيين، استغلت الانقسامات الطائفية من أجل فرض دور المجلس العسكري كحام للأمن والاستقرار –كما دعى نفسه– في الأوقات القلقة. وأفادت تقارير الإعلام الرسمي بأن حادث ٩ أكتوبر في ماسبيرو –والذي قتل فيه ٢٧ قبطيا مصريا خلال احتجاج– كان مواجهة اعتدى فيها الأقباط على الجيش. بل إن الإعلام الرسمي دعى «المواطنين الشرفاء» إلى «حماية الجيش من الاعتداء»، في اشتباك أساسا بين قوات الأمن والمحتجين الذين كانت غالبيتهم في تلك المناسبة من الأقباط.[٢٩]

وفي قضية تلقت تغطية إعلامية كبيرة وأدينت من مختلف الأطياف السياسية، إذ جردت فيها امرأة محجبة من ثيابها لتظهر ملابسها الداخلية وضربت من قبل الشرطة العسكرية،[٣٠] استخدم المجلس العسكري مرة أخرى أساليب نظام مبارك، إلى درجة أنه أنكر صحة الأدلة في البداية.[٣١] لكن شيوع التسجيل المصور والتقارير عن الحادث على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن ضغط الرأيين العام والدولي، أجبر المجلس العسكري على الاعتذار.[٣٢]

وقد خضعت وسائل الإعلام كذلك إلى تدخل مستمر. إذ تلقت قنوات التلفاز المستقلة عدة تحذيرات، ودوهم مكتب تلفزيون الجزيرة مرتين في سبتمبر ٢٠١١، وصودرت صحف أحيانا.[٣٣] ومن أجل تعزيز صورة المجلس العسكري، أعلن المشير طنطاوي عن تشكيل لجنة الإعلام العسكري الوطني من أحد عشر ضابطا مهمتهم تقديم تغطية إيجابية عن الجيش إلى وسائل الإعلام.[٣٤]

وقام مسؤولو وزارة الداخلية والسلطة القضائية في يناير بمداهمات متزامنة لمنظمات غير حكومية، شملت المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي وفريدم هاوس (وهي جماعات غير ربحية مقرها الولايات المتحدة) وكذلك جماعات مجتمع مدني مصرية.[٣٥] وادعت السلطات المصرية أن تصرف السلطة القضائية مستقل تماما، لكن بالنظر إلى نفوذ المجلس العسكري فقد افترض المحللون عموما بأنه على الأقل أجاز العملية – وبالتالي ناقش الكونغرس الأمريكي مستقبل المساعدات المقدمة إلى الجيش المصري. وهدأ الوضع في سبتمبر عندما سمح للمواطنين الأجانب –والمتهمين بتحصيل أموال بصورة غير قانونية وعدم تسجيل منظماتهم لدى الحكومة– بمغادرة مصر. ورغم ذلك فقد رفضت الحكومة المصرية قبل شهر من الانتخابات ترخيص ثماني منظمات مجتمع مدني أمريكية منها مركز كارتر (والذي سمح له في نهاية المطاف بمراقبة الانتخابات الرئاسية). ونتيجة لذلك فإن الفضاء السياسي المتوفر للمراقبين المستقلين والمجتمع المدني ينحسر باستمرار، مما يمنح المجلس العسكري مجالا أكبر لتوجيه العملية السياسية.

وبعد حملة قاسية على اعتصام أمام مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ ديسمبر، خلفت ثلاثة عشر قتيلا وثمانمائة جريح، أجاب اللواء عادل عمارة على أسئلة مؤتمر صحفي بقوله: «ما يفترض بنا أن نفعل عندما يخالف المحتجون القانون؟ هل نستدعي من الخارج من

٢٥ وثقت هيومن رايتس ووتش كذلك مناسبات عديدة سمحت فيها الشرطة العسكرية وشرطة مكافحة الشغب وأحيانا شجعت المدنيين المسلحين، ربما كانوا بلطجية مستأجرين، على مهاجمة مدنيين آخرين. «مصر: محاكمات عسكرية تعتدي على نظام العدالة»، http://www.hrw.org/es/node/98469.

٢٦ انظر «حكومة الولايات المتحدة دفعت في نهاية المطاف كفالة الإفراج من أجل المنظمات غير الحكومية بمصر»، رويترز، ٢ مارس ٢٠١٢، http://www.reuters.com/article/2012/03/03/us-egypt-usa-ngos-idUSTRE82206H20120303.

٢٧ «كارثة استاد بورسعيد تعري الفراغ الذي خلفه الثوار»، http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/02/port-said-football-disaster-revolution.

٢٨ مع الإحساس المتزايد بالحرية، حدثت كمية متزايدة من أنشطة العمال. انظر مثلا يوسف العومي، «الشرطة العسكرية تفرق إضراب العمال في مطار القاهرة»، إيجيبت إندبندنت، ٧ سبتمبر ٢٠١١، http://www.egyptindependent.com/node/493272، و «مصر: عمال حافلات القاهرة يتحدون محاولات الجيش لفض إضرابهم»، شبكة التضامن مع عمال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٧ مارس ٢٠١٢، http://menasolidaritynetwork.com/2012/03/27/egypt-cairo-bus-workersdefy-military-attempts-to-break-their-strike.

٢٩ وزارة الإعلام -وهي وزارة تعود لحقبة مبارك وتشرف وتوجه قنوات التلفزيون والإذاعة المدارة من قبل الدولة- قد شاركت مباشرة في الحد من حرية التعبير. «مصر في مرحلة انتقالية: دور الإعلام في السياسة»، ملخص ورشة عمل لتشاتام هاوس، يونيو ٢٠١١، http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/177281.

٣٠ «نساء مصر يتظاهرن ويحتجن على الوحشية ضد نساء التحرير»، http://www.huffingtonpost.com/2011/12/20/egypt-women-march-tahrir-woman_n_1160874.html.

٣١ «كارتر: طنطاوي في حالة إنكار حول ‹الفتاة ذات مشد الصدر الأزرق›»، http://www.arabist.net/blog/2012/1/19/carter-tantawi-in-denial-over-girl-in-the-blue-bra.html.

٣٢ «الجيش المصري يصدر اعتذارا بعد تجريد امرأة»، أهرام أون لاين، ٢٠ ديسمبر ٢٠١١، http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/29831/Egypt/Politics-/Egyptian-army-issues-apology-after-woman-stripped.aspx.

٣٣ أطلقت مجموعة من الصحفيين مبادرة باسم «أعمدة بيضاء»، في احتجاج على تدخل مراقب عسكري في المحتوى التحريري للصحف. وبدأت المبادرة في ٥ أكتوبر عندما امتنع الكتاب عن الكتابة وتركوا الأعمدة الخاصة بهم فارغة. وفي ٢٥ سبتمبر صادرت السلطات نسخا من صحيفة صوت الأمة لاحتوائها تقريرا يحقق في الصفحة التاسعة منه الفساد ضمن جهاز المخابرات المصرية العامة عنوانه «فضيحة مخابرات عمر سليمان – لماذا لا يبدأ اللواء مراد موافي بحركة تطهير لرجال مبارك وسليمان؟» انظر «مصر: مبادرة ضد تدخل مراقب عسكري»، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٦ نوفمبر ٢٠١١، www.anhri.net/en/?p=4231.

٣٤ «الجيش سيشكل لجنة لتقديم ‹معلومات صحيحة الى وسائل الاعلام›»، إيجيبت إندبندنت، ١٦ يناير ٢٠١٢، http://www.almasryalyoum.com/en/node/604766.

٣٥ «شرطة مصر تداهم جماعات الحقوق المدنية»، فايننشال تايمز، ٢٩ ديسمبر ٢٠١١.

ينظم دولتنا؟ ... [فثمة] وسائل أعلام تساعد على تخريب الوطن».[٣٦] ولاحقا، بتاريخ ٢ مايو، تعرض محتجون معتصمون خارج وزارة الدفاع لاعتداء بلطجية مسلحين. وأظهر فيديو نشر على شبكة الإنترنت (لكنه غير موثق) وصول البلطجية في مركبات عسكرية.[٣٧] ويبدو أن ذلك شكل خطوة أبعد من المقبول لحزب الحرية والعدالة، والذي أدان استخدام المجلس العسكري للعنف وشدد على دعمه لحق التظاهر.[٣٨] بينما كان رأي المجلس العسكري أنه يسعى جهده لئلا يستخدم العنف، مذكرا المواطنين بأن قانون الطوارئ ما زال نافذا، ولام البلطجية على الحادثة.[٣٩]

وكلما واجه المجلس العسكري تحديات أو احتجاجات محلية يتكرر موضوع أن مصر مهددة من قبل أعداء خارجيين وداخليين. فبينما يرغب المجلس بادعاء دور له في الثورة، فإنه يميل إلى الدفاع عن موقفه من خلال خطاب قومي معاد للأجانب يروجه ويشهره على منتقديه المصريين وغير المصريين.[٤٠] وقد استخدم جزئيا لتبرير الحملة على المنظمات غير الحكومية. ويجد صدى كبيرا لدى المجتمع المصري الخوف من المؤامرات الخارجية، وخصوصا تلك المزعوم تحريض إسرائيل والولايات المتحدة لها. والنبرة المكررة كثيرا من الأحزاب السياسية والناشطين والجمهور هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر. ومع ذلك فهناك مجال كبير للتعاون والمساعدة في مشاريع تقنية وتنموية تتراوح من نماذج إصلاح الأمن إلى المساعدة في الشفافية ومكافحة الفساد. ومن الجدير بالملاحظة أن المجلس العسكري مؤسسة وثيقة التعاون مع الجيش الأمريكي، لذا فإن خطابها عن التدخل الأجنبي انتقائي جدا.

ورغم تدخل المجلس العسكري في السياسة، يرجح أنه يرغب بالانسحاب من الأضواء. إذ سيفضل رئيسا وحكومة يبدو أنهما مستقلان لكنهما يدعمان مكانته في نظر الناس ولا يخضعانه للمحاسبة عن انتهاكات المدة الانتقالية. وليس من الواضح تماما إن كان ترشيح عمر سليمان للرئاسة (ترشيح قصير الأجل انتهى بمنعه) اختبارا حقيقا للوضع أم أن قصده من البداية كان أن يُمنع من أجل إضفاء شرعية وتوازن على منع المرشحين الرئاسيين (الإسلاميين) الآخرين الذين شكلوا تحديا معتبرا للمجلس العسكري. فسليمان هذا -الذي عينه مبارك قبيل خلعه نائبا للرئيس بعد ترقيه في الجيش وترأسه للمخابرات- مرتبط بعمليات تسليم المتهمين بالإرهاب[٤١] وانتهاكات حقوق الإنسان.[٤٢]

بيد أن اللاعبين الرئيسيين في مصر ما بعد مبارك يطلبون تهميش دور الجيش في السياسة ويدعون علنا إلى إقامة دولة مدنية. ورغم فشلهم في حشد تأييد شعبي لمواجهة الجيش فضلا عن وحشية الشرطة، إلا أن المحتجين يتابعون نشاطهم، وقد دعوا طوال المدة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية -والإخوان المسلمون في الطليعة- إلى تسليم الجيش للسلطة. بينما يدعو بعض الناشطين إلى محاكمة طنطاوي، بل حتى إعدامه. وعلاوة على ذلك فإن صلابتهم ساعدت في كسب تنازلات من قبيل تقديم الانتخابات الرئاسية من أبريل ٢٠١٣ إلى مايو ٢٠١٢.

توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والمجلس العسكري؟

وعلى تلك الخلفية من زيادة التوتر بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والولايات المتحدة، وصل إلى نيويورك بتاريخ ٢٩ يناير وفد من وزارة الدفاع المصرية لزيارة عدد من القواعد العسكرية والتحضير لمناورات عسكرية مشتركة ضمن الخطة الخمسية للتعاون العسكري.[٤٣] وأبرزت الحملة على المنظمات غير الحكومية ذاك التوتر. فمن أجل عدم قطع حزمة المساعدات كان على إدارة أوباما إقناع الكونغرس بأن قضايا أساسية كضمان معاهدة ١٩٧٩ للسلام مع إسرائيل وإلى درجة أقل ربما حقوق الإنسان[٤٤] ما زالت محترمة، مع سعيها في الوقت نفسه إلى التأثير على المجلس العسكري كي يتبع المعايير المتوقعة. وفي محاولة استرضائية من المجلس العسكري سمح للأعضاء الأجانب في المنظمات غير الحكومية بمغادرة مصر.

ربما بالغ المجلس العسكري بأهميته في نظر الولايات المتحدة كمضاد للإسلاميين وكضامن للسلام مع إسرائيل. وقد تفضل واشنطن رؤية المجلس في السلطة وإن كان ذلك فقط بسبب مخاوفها من أثر العداء الشعبي لإسرائيل في زعزعة السلام، لكن ليس إن كان نتيجة ذلك فقدان مصداقيتها كلها في مصر ودول أخرى في المنطقة (فالتأييد الواضح لنظام قمعي بعد ما يبدو أنه ثورة ديمقراطية سلمية سيقوض مزاعم الولايات المتحدة بأنها تدعم الديمقراطية في المنطقة). إذ تأمل الولايات المتحدة بأن سياستها تلك ستساعد في حصولها على أصدقاء وتجنب أخطاء الماضي التي أذكت التطرف ومعاداة أمريكا. وبالرغم من ذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والجيش المصري مفيدة للطرفين -حيث سيسعى كلاهما إلى الحفاظ عليها في مصر ما بعد حكم المجلس العسكري- لكن لا بد أن تتعاطى الولايات المتحدة في المستقبل مع لاعبين سياسيين آخرين منهم حزب الحرية والعدالة، إذ لم يعد ممكنا لها أن تقدم الدعم علنا لطرف واحد فقط في مصر.

خرق حاجز الخوف

ورغم قناعة الكثير من المصريين بأن الثورة لم تحقق أهدافها المتمثلة في تفكيك النظام القديم، فمن البين أن حاجز الخوف قد اخترق، إلى درجة أن المجلس العسكري نفسه مهدد بسياسة الشارع الجديدة في المواجهة.[٤٥] وما زالت مكانة الجيش «خطا أحمر» يُحذر الناشطون من اجتيازه، لكن الواقع أن الناشطين والصحفيين والجماعات السياسية تجتاز باطراد هذا الخط. فلم يسبق أبدا أن تكلم هذا العدد البالغ من المصريين علنا ضد أعلى المراتب في الجيش.

٣٦ «المجلس العسكري يلقي لائمة العنف على «مؤامرة منهجية» لتخريب مصر، ديلي نيوز إيجيبت، ١٩ ديسمبر ٢٠١١، http://thedailynewsegypt.com/egypt/scaf-blames-violence-on-methodical-plotto-ruin-egypt.

٣٧ الفيديو على كليبات http://www.d1g.com/video/show/4705473.

٣٨ موقع حزب الحرية والعدالة، بيان من حزب الحرية والعدالة حول أحداث العباسية، ٥ مايو ٢٠١٢، http://www.hurryh.com/Party_Statement_Details.aspx?News_ID=12167.

٣٩ لموجز عن بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة انظر «بعض تصريحات المجلس العسكري عن أحداث العباسية ٣ مايو»، http://www.masrlaw.info/2012/05/blog-post_7498.html.

٤٠ انظر «الرجل الثالث: مخاوف مصرية من مؤامرة خارجية»، أهرام أون لاين، ٢٤ فبراير ٢٠١٢، http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/1/35184/Egypt/The-third-man-Egyptian-fears-of-the-foreign-plot.aspx.

٤١ , انظر على سبيل المثال جيف شتاين، «العلاقة المعقدة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمصر»، http://voices.washingtonpost.com/spy-talk/٢٠١١/٠١/the_cias_complicated_relations.html؛ جين مير، «من هو عمر سليمان؟»، http://www.newyorker.com/online/blogs/newsdesk/2011/01/who-is-omar-suleiman.html#ixzz1D6mFW1EV.

٤٢ «السباق الرئاسي المصري: تشكيلة غير متوقعة»، أخبار العربية، ١٠ أبريل ٢٠١٢، http://english.alarabiya.net/articles/2012/04/10/206739.html.

٤٣ «الجيش المصري يعقد محادثات في واشنطن بشأن صفقة أسلحة»، إيجيبت إندبندنت، ٢ فبراير ٢٠١٢، http://www.egyptindependent.com/news/egyptian-military-delegation-holds-talks-washington-over-arms-deal-ngos.

٤٤ «دعم الولايات المتحدة لمصر»، موقع حقوق الإنسان الحكومي الأمريكي، ٢٣ مارس ٢٠١٢، http://www.humanrights.gov/2012/03/23/u-s-support-for-egypt، http://www.nationaljournal.com/nationalsecurity/report-clinton-to-allow-egypt-aid-despite-human-rights-concerns-20120315.

٤٥ مها عزام، «خرق حاجز الخوف»، العالم اليوم، ١ أغسطس ٢٠٠٥.

وتمثل محاكمة مبارك تغييرا لم يسبقه مثيل في مصر وفي المنطقة. أما فكرة وصورة إخضاع حاكم عربي للمساءلة تحت إشراف حكم عسكري قدم واحدا من أفراده للمحاكمة فربما بدأت عملية ندم عليها بعض أعضاء المجلس العسكري. وقد شكلت عملية محاكمة وإعدام صدام حسين سابقة من أوجه كثيرة، لكنها قد تعتبر استثنائية نظرا إلى دور التدخل الأجنبي فيها.

وبالرغم من اعتبار البعض محاكمة مبارك صورية وأن المجلس العسكري قد أذعن مضطرا إلى المشاعر الشعبية، إلا أن الرسالة الواضحة لاستمرار محاكمة الرئيس السابق وبعض أصحابه وأقاربه هي أن لا أحد فوق القانون. ولطول مدة المحاكمة وأسباب أخرى فقد تبدد طلب البعض إعدام مبارك. وفي الأثناء فإن انتخابات مجلس الشعب أشعرت الناس بأن بعض التقدم يتحقق، بينما تحول غضب الثوار إلى المجلس العسكري وإلى شخص طنطاوي. ويُرى أن المجلس العسكري قد شجع على إطالة مدة المحاكمة أملا في أن مبارك سيموت وأن إدانة ابنيه ستكون أقل إثارة للمشاكل. ولم تتضح بعد عواقب قرار الجيش إطلاق النار على المتظاهرين في المدة السابقة لاستقالة الرئيس. إن جعل مبارك –لا المجلس العسكري– مسؤولا في البداية عن مشاكل مصر قد سمح للمحتجين بكسب معركة حاسمة ضد النظام السابق، لكنهم لم يزيحوه بالكامل ولم يقوضوا بعد الدعم العسكري له. وبالتركيز على مبارك وإهمال الجيش قد لا تحقق ولا تسجل المحاكمة ما حدث بالكامل.

المضي نحو دولة مدنية

وبعد إدراك ما حدث، يمكن للمرء التساؤل كيف ظن الناشطون أن الجيش كان سيتصرف بأية طريقة أخرى. فلماذا تتصرف ديمقراطيا طغمة دعمت الدكتاتورية لمدة مديدة؟

لا شك أن تحقيق انسحاب طوعي للجيش من السياسة كان سيتطلب حكومة قوية في الانتظار – بل حتى في تلك الحالة سيطلب الجيش ضمانات وتعهدات. وبعد مكاسب الإسلاميين في مجلس الشعب نجح المجلس العسكري في ضعضعة خصومه الإسلاميين بدعمه لحكومة الجنزوري ورفض طلب حزب الحرية والعدالة تشكيل الحكومة. ونتيجة ذلك في الأشهر القليلة الماضية أن مجلس الشعب المهيمن عليه من قبل حزب الحرية والعدالة قد ظهر عاجزا.

ورغم أن الجيش ما زال يحظى على الأرجح بالاحترام والمصداقية بين معظم السكان، إلا أنه قد تضرر في أعين عدد متزايد من المصريين إبان العام الفائت نتيجة لتعامله مع المحتجين والوضع الاقتصادي المتفاقم وبسبب التشكيك الطبيعي والحتمي بالسلطة المرافق للتحول الديمقراطي.[٤٦]

ومع غياب المؤسسات الديمقراطية نزع المصريون إلى التطلع إلى المؤسسة العسكرية واعتبارها حصنا للمجتمع، حتى إن معظم معارضي المجلس العسكري يفرقون بينه وبين الجيش. فالجيش ما زال مصدرا للفخر الوطني. وإن إرث الدكتاتورية سيجعل الانتقال إلى دولة ديمقراطية عسيرا. فعلى سبيل المثال جادلت شخصيات قضائية رائدة[٤٧] بأن المحاكمات العسكرية للمدنيين مفهومة في الظروف «الاستثنائية» التي تمر بها مصر، مع أن صعوبة استمرار مثل تلك المحاجة ستزداد إن أراد نواب مجلس الشعب والقضاة الحصول على صيت استقلال ووثوقية. لكن ذلك يبقى مجال توتر حقيقيا. إذ يستطيع المرء من ناحية رؤية أمثلة عن اضطرار الجيش لإطلاق مدنيين مسجونين بمحاكمات بسبب حملات شعبية،[٤٨] ومن ناحية أخرى ما زال الجيش يدفع سلطته بالأساليب القديمة ذاتها، مستخدما تهديد المحاكمات غير الدستورية كوسيلة للسيطرة على المنتقدين.[٤٩]

لعل مكانة المؤسسة العسكرية بمصر قد اهتزت من خلال تجربتها للحكم المباشر، لكنها ما زالت المؤسسة الأكثر شعبية التي شكلت جزءا من النظام القديم. وستتطلب مواجهتها موقفا سياسيا موحدا يشارك فيه مجلس الشعب والسلطة القضائية والشارع. فتحرير توجه مصر السياسي من قبضة الجيش مهمة هائلة، وخاصة مع استعداده لاستخدام القوة لقمع «الفوضى» وحفظ «النظام»، لكن الخطى الأولى قد اتخذت مع انتخاب مجلس شعب ممثل للشعب. بيد أن الكثير يعتمد على وحدة النواب واستعدادهم للضغط من أجل شفافية ومساءلة أكبر للجيش، أو إن كانت غالبيتهم ستجادل بأن التركيز الحقيقي يجب أن يكون على الاقتصاد وأن المجلس العسكري قد لبى وعده بإجراء الانتخابات. وهنا يستطيع الشارع فعلا التأثير على مجلس الشعب.[٥٠]

إن المجلس العسكري سيصبح على الأرجح أكثر عرضة للخطر إن انجذب آخرون ذوو رتب أدنى من سلسلة القيادة إلى سياسة أكبر من المساءلة والمشاركة في المجتمع والإحساس بأن الحرس القديم يقوم بتقويض كامل المؤسسة العسكرية. وإن الفجوة الجيلية تنعكس حتما في الجيش، لأنه جزء من المجتمع. وفضلا عن ذلك فإن الإصلاح المدعو إليه في مختلف قطاعات الدولة والمجتمع المصريين –سواء في وزارة الداخلية أو أجهزة الأمن أو الشرطة– سيصبح على نحو متزايد مطلوبا من المؤسسة العسكرية.

وستبدي الأيام مدى رغبة الأحزاب السياسية والثوار في الدفع نحو مساءلة الجيش. فهل ستعتبره متواطئا في دعم النظام السابق؟ وهناك سؤال لم يطلب المصريون بعد جوابه: «لم لم يتدخل الجيش بأي صفة لوقف تجاوزات الشرطة؟»

إن المجلس العسكري يرفض أي فكرة عن حاجته إلى استراتيجية للخروج. فموقفه أنه قد خدم البلاد بشرف وما زال حامي أمنها. وقد لا يوجد حديث صريح عن «مخرج آمن» للمجلس العسكري، بيد أن قادته يرغبون طبعا بمخرج «محترم» بعد انتخابات رئاسية تضمن مصالحهم وحصانتهم من الملاحقة القضائية. وبالنظر إلى مشاكل مصر وتحدياتها الملحة، فأفضل ما يمكن للجيش فعله هو تجنب صراع مديد مع من يسعى للحد من صلاحياته. ويرجح أن يقول المجلس العسكري عقب الانتخابات الرئاسية بأنه عائد إلى ثكناته، وقد يريحه من بعض الجوانب ابتعاده عن الأضواء وأمله بأن لا يكون محور احتجاجات الناشطين. وليس من الواضح بعد مدى ممارسة النفوذ الذي سيسعى إليه الجيش من وراء الكواليس.

٤٦ كمثال عن بداية تدهور صورة الجيش، يمكن الإشارة إلى حركة شعبية اسمها «عسكر كاذبون»، صفحة فيسبوك، http://www.facebook.com/3askar.Kazeboon. انظر أيضا عمر الصبح، «الجنرالات ‹كاذبون›»، إيجيبت إندبندنت، ١٨ يناير ٢٠١٢، http://www.egyptindependent.com/node/607271.

٤٧ هنا، كما في عدة حالات أخرى، أشير إلى عدة اجتماعات مغلقة مع أفراد من تجمعات مختلفة عقدت في مصر بموجب قاعدة تشاتام هاوس على مدار العام السابق.

٤٨ ثمة حملة رائدة تدعى «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، انظر www.nomiltrials.com.

٤٩ «شكاوى ضد غنيم الأسواني، وأخرى أحيلت إلى النيابة العسكرية، أهرام أون لاين، ٧ مارس ٢٠١٢، http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/36221/Egypt/Politics-/Complaints-against-AlAswany,-Ghoneim-and-others-re.aspx.

٥٠ انظر «كارتر: يرجح أن لا يتخلى جيش مصر عن كل الصلاحيات»، رويترز، ١٣ يناير ٢٠١٢، http://www.thisdaylive.com/articles/carter-egypt-army-unlikely-to-give-upall-powers/107039/f، حيث قال: «عندما تحدثت مع الإخوان المسلمين وغيرهم، توقعوا مدة تمتد الى ما بعد نهاية شهر يونيو يكون للجيش فيها بعض الامتيازات الخاصة... ولكن ينبغي إنهاء الامتيازات عند انتهاء مدة معينة، ويجب رسم حدود واضحة للجيش في الدستور تكتب في الشهرين أو الأشهر الثلاثة المقبلة».

خاتمة

عقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، كان على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإشراف على أحد أهم التطورات التاريخية في تاريخ مصر الحديث -إجراء انتخابات حرة- لكنه لجأ خلال العملية إلى انتهاكات حقوق الإنسان من أجل إخماد المعارضة السياسية السلمية. وأضر ذلك بسمعته وزاد من المعارضة. وتشكل عملية التحول الديمقراطي التحدي الأكبر لنفوذ المجلس السياسي ومصالحه، إذ ستسمح تدريجيا بالتشكيك بمكانته وبإضعاف دوره السياسي.

وعلاوة على ذلك، سيعي الجيش أنه ليس فوق القانون إذا ما اتخذت خطوات للتعامل مع فساد الدولة بصورة عامة، وقد يضطر الجيش كاستجابة للتحول الديمقراطي الجاري في عموم الدولة إلى الشروع ببرنامج إصلاح وإيجاد وسائل موازية لاجتثاث الفساد.

إن قوى مصر السياسية المختلفة لا تتكلم بصوت واحد فيما يتعلق بتجاوزات الجيش في تعامله مع المعارضة أو تدخله السياسي. فقد ناور المجلس العسكري لحماية مصالحه وانطوى ذلك على تقويض الشباب الثوار ومجلس الشعب خلال المدة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية. وأسهم بذلك في إنشاء وضع سياسي مستقطب مستعص. أما الفكرة القائلة بأن مصر يمكن أن تكون ديمقراطية جزئية مع حفظ الجيش للاستقرار فيها فإنها ستساعد في توليد الإحباط والسخط، إذ سيشعر العديد من المصريين بأنهم خدعوا إن كان ذلك النظام المحصلة بعد عقود من الدكتاتورية.

إن جنرالات مصر كبار في السن، في حين أن جنود الصف والسكان عامة شباب. فإذا ما فشل الجيش في التكيف مع التغييرات في المجتمع الأوسع واستمرت رؤيته كجزء من النظام القديم فإنه سيجد نفسه في معركة مديدة سيخسرها على الأرجح. وبعد تلك المدة الطويلة من الدكتاتورية تواجه مصر تحديات خطيرة وهائلة تتعلق بمؤسساتها السياسية والفساد وسيادة القانون وحقوق الإنسان. أما تدخل الجيش المستمر في السياسة فإنه يعوق التقدم في جميع تلك المجالات. لذا فإن التحرك السريع إلى حكومة مدنية مطلوب إن أرادت مصر المضي في إلغاء ضرر الدكتاتورية في الدولة والمجتمع جميعا. فكلما أطال الجيش من مدة النظام القديم تعاظم الخطر على الدولة التي يدعي حمايتها وعليه كذلك.

مشروع حوار مصر

يهدف مشروع حوار مصر –والذي يديره برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- إلى زيادة الاحتواء السياسي: بجذب الأصوات الهامشية أو المقموعة سابقا إلى حوارات السياسة الوطنية والدولية. وقد أجرينا منذ مارس ٢٠١١ سلسلة من ورشات العمل بالقاهرة استكشفت طيفا من الآراء عن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لانتقال مصر.

وقد عقدت ورشات عمل بالقاهرة عن:

- مصر في مرحلة انتقالية
- ضمان عملية ديمقراطية
- دور الإعلام
- اقتصاد مصر
- دور القروض ورؤوس الأموال الدولية
- الشفافية والمساءلة والدولة المصرية الجديدة
- تحديد الفساد ومعالجته
- الأولويات في الدلتا
- السياسة البرلمانية

وتمول المشروع بكرم منحة من صندوق الشراكة العربية.

www.chathamhouse.org/egypt

تشاتام هاوس هو مقر المعهد الملكي للشؤون الدولية منذ تسعين عاما. ورسالتنا أن نكون مصدرا عالميا رائدا للتحليل المستقل والنقاش المطلع والأفكار المؤثرة عن كيفية بناء عالم آمن مزدهر للجميع.

مها عزام زميلة مشاركة في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس.

Chatham House
10 St James's Square
London SW1Y 4LE
www.chathamhouse.org

تشاتام هاوس
١٠ سنت جيمس سكوير
لندن SW1Y 4LE
www.chathamhouse.org

جمعية خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣

تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية) هيئة مستقلة تروج الدراسة الدقيقة للمسائل الدولية ولا يعبر عن آراء خاصة به. الآراء الواردة في هذه النشرة هي من مسؤولية المؤلفين.

© المعهد الملكي للشؤون الدولية، ٢٠١٢

تقدم هذه المادة مجانا لأغراض شخصية وللاستخدام غير التجاري، بشرط ذكر المصدر. للاستخدام التجاري أو أي استخدام آخر، يجب الحصول على إذن كتابي مسبق من المعهد الملكي للشؤون الدولية. ولا يسمح بأي حال بتغيير هذه المواد أو بيعها أو تأجيرها.

صورة الغلاف: © غيتي إيميجز

تعريب عربترانس، www.arabtrans.co.uk